وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كلية الادارة والاقتصاد
قسم اقتصاديات النفط والغاز

"التحول نحو اقتصاد أخضر في العراق: دراسة تجارب الدول العربية والآسيوية"

بحث مقدم من الطلاب

1- منذر جبار حلو

2- زهراء عباس غانم

إلى جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد / قسم اقتصاديات النفط والغاز وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في اقتصاديات النفط والغاز

تحت اشراف

الاستاذ: علي سلمان طعمة

1444هـ **2024م**

بـــسم الله

الـــرحـمـن

الـــرحـيـم

((يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِير))

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة: ايه رقم 11

الاهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام.

(وَآخر دعواهم أن الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

أرى مرحلة البكالوريوس قد شارفت على الانتهاء بالفعل، بعد تعب ومشقة دامت أربع سنوات في سبيل الحلم والعلم حملت في طياتها امنيات الليالي، وأصبح عنائي اليوم للعين قرة، وبكل حب اهدي ثمرة نجاحي وتخرجي

الى روح والدي العزيز والى والدتي والى عمتي والى اخي واختي الى جميع من امدوني بالقوة والتوجيه وآمن بي ودعمني في الأوقات الصعبة الأصل الى ما انا عليه صديقي وأخي (كرار محمد)

واخيراً من قال أنا لها "نالها" وأنا لها إن أبت رغماً عنها أتيت بها، ما كنت لأفعل لولا توفيق من الله

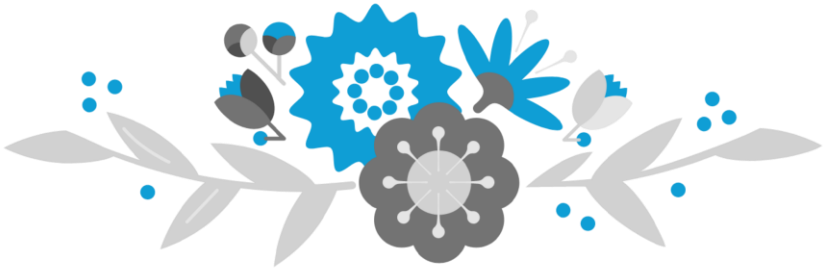

الشكر والتقدير

إنَّ من دواعي العرفان أن يشكر الإنسان حين يتم عملاً من أعانوه، ولا ريب أَن أتقدّم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل (علي سلمان طعمة) الذي كان يمدّني بالهمّة العالية، فله مني كل الشكر سائلةً المولى أن يوفقه لكل خير.

ولا يفوتني أن أعرب عن خالص شكري واعتزازي إلى كل من قدّم لي نصحاً وإرشاداً من أساتـذة كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة ميسان/ قسم اقتصاديات النفط والغاز سائلا الله عز وجل ان يطيل أعمارهم ويبقيهم نبراساً لطلبة العلم، والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً، ومن الله التوفيق

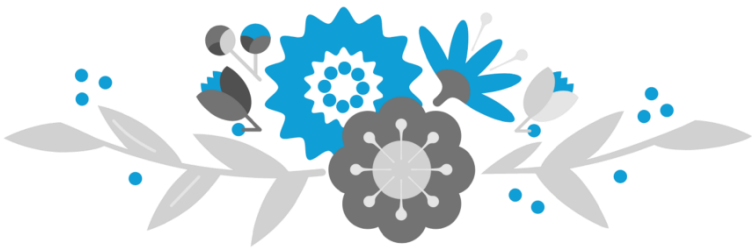

إقرار المشرف

اشهد إن إعداد هذا البحث الموسوم

)
(

الذي تقدم به الباحث:

قد جرى تحت أشرافي في جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد

وهو جزء من متطلبات درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

إقرار المشرف

اسم المشرف:-

الدرجة العلمية:-

/ /2024

بناء على توجيه المشرف أرشح هذا البحث للمناقشة

أ.م حيدر صباح طعمة

رئيس قسم الاقتصاد

الفهرست

التسلسل	الموضوع	الصفحة
1	الآية القرآنية	ب
2	الاهداء	ج
3	الشكر والتقدير	د
4	إقرار المشرف	هـ
5	الفهرست	و
6	المستخلص	ز
7	المقدمة	1
8	أهمية البحث	2
9	مشكلة البحث	2
10	هدف البحث	2
11	فرضية البحث	2
12	منهجية البحث	2
13	هيكلية البحث	2
14	المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد الاخضر	3
15	أولا: الاقتصاد الاخضر	3
16	ثانيا: الانتقال الى الاقتصاد الاخضر	4-3
17	المطلب الأول: الاقتصاد الأخضر مقابل الاقتصاد التقليدي	6-5
18	المطلب الثاني: الاقتصاد الأخضر ودورة في تحقيق التنمية المستدامة	7
19	المبحث الثاني: إثر الاقتصاد لاخضر على المجتمع دراسة حالات ناجحة للاستثمار في مشاريع اقتصادية خضراء	14
20	أولا: الدول المتقدمة	15-14
21	ثانيا: الدول العربية	17-16
22	المبحث الثالث: اقتراح استراتيجية لتحول العراق نحو الاقتصاد الأخضر	18
23	الإمكانيات الاقتصادية في العراق	19
24	تحديات الاقتصاد الأخضر في العراق	21-20
25	الاستنتاجات التي توصلت اليها من خلال البحث	22
26	التوصيات	22
27	المصادر والمراجع	24-23

المستخلص

أصبح الاقتصاد الأخضر مفهومًا ذا أهمية كبيرة في معظم الاقتصادات العالمية في الوقت الحالي، حيث يركز على تحقيق التوازن بين الجانب البيئي والجانب الاقتصادي. تعتبر البرامج الخضراء ضرورية للحد من التكاليف المستقبلية المرتبطة بالمشاكل البيئية، ولها تأثير إيجابي على الفرد والمجتمع.

وقد ناقشت هذه الدراسة أهم التجارب الخضراء في قارتَي آسيا والعرب، مع التركيز على التحديات التي تواجه تطبيق هذه التجارب في العراق. يسعى العراق إلى استفادة من هذه التجارب، خصوصًا في مجالات الطاقة المتجددة، لكن يُشير البحث إلى أن التحول للاقتصاد الأخضر في العراق يتطلب تنوُّعًا في مصادر دخله بدلاً من اعتماده على صادرات النفط.

Abstract

Green Economy: A Vital Concept for Sustainable Development

The green economy has become a crucial concept in most global economies, aiming to balance environmental and economic aspects. Green programs are essential for mitigating future costs associated with environmental problems and have a positive impact on individuals and society.

This study discusses prominent green experiences in Asia and the Arab world, focusing on the challenges facing their implementation in Iraq. Iraq seeks to benefit from these experiences, especially in renewable energy. However, the research indicates that Iraq's transition to a green economy requires diversifying its income sources beyond relying on oil exports.

Keywords: Green economy, sustainability, renewable energy, environmental challenges, Iraq, Asia, Arab world

المقدمة

بدأ الاهتمام والانتباه نحو الاقتصاد الأخضر كنشاط اقتصادي صديق للبيئة ووسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث بدأت هذه الفكرة من قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992. وبعد عشرين عامًا، في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو مرة أخرى، تم فتح آفاق جديدة نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال مبادرات مثل ربو 20% التي تلزم حكومات الدول بالعمل نحو نمو اقتصادي عادل ومستدام. وأصبحت جميع الدول تعمل على تحقيق التوازن بين احتياجات التنمية والصناعة، مع حفظ البيئة والموارد الطبيعية والحد من التأثيرات السلبية على الجانب البشري والاقتصاد. من هذه المنطلق، سيركز دراساتنا على إمكانية التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال استخدام التمويل الأخضر لدعم المشاريع المستدامة، بهدف تحقيق تنمية مستدامة تسهِّل إعادة التوازن بالبيئة وتقليص الفجوة بين الاغنياء والفقراء.

وقامت العديد من الدول بوضع استراتيجيات وخطط لتعزيز الاستثمار في النموذج الاقتصادي الجديد المعروف بـ "الاقتصاد الأخضر". يهدف هذا النموذج إلى تحسين العلاقة بين النظم البيئية والاقتصاد، وتحقيق التنمية المستدامة. يُعتبر تمويل عملية التحول نحو هذا النموذج أساسيًا لنجاحه. لذلك، يثير هذا التطور تساؤلات حول مفهوم "الاقتصاد الأخضر" وكيفية تمويل عملية التحول نحوه.

- **أهمية البحث:** نظراً للتحديات الاقتصادية والبيئية التي يواجهها العراق مثل الفقر والبطالة والتلوث، فإن الاقتصاد الأخضر يلعب دوراً حيوياً في حل هذه المشكلات. فهو ليس مجرد دعوة لحماية البيئة، بل يعني أيضا تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- **مشكلة البحث:** تتمثل في إساءة توزيع الموارد والتدهور البيئي الكبير في العراق، بالإضافة إلى ضعف الربط بين الجانب الاقتصادي والجانب البيئي في خطط التنمية. هذا التفصيل يؤدي إلى تأخر العراق في دعم الاقتصاد الأخضر. لذا، ينطلق سؤال البحث من مدى إمكانية تحقيق الاقتصاد الأخضر في العراق وتحسين مستوى الخدمات والمعيشة.
- **هدف البحث:** يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح مفهوم الاقتصاد الأخضر وتحديد مؤشراته المختلفة لمساعدة صانعي السياسات على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطبيقه وتعزيز تأثيراته الإيجابية في المستقبل.
2. تحديد التحديات التي قد تواجه تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر والاستفادة من التجارب العالمية للتركيز على إيجاد السبل المثلى والبنى التحتية والمهارات اللازمة والبيئة المناسبة لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات لنقل التكنولوجيا المطلوبة من خلال التعاون مع الدول التي نجحت في تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر واستفادة من خبراتها بشكل يناسب بيئة كل دولة.

- **فرضية البحث:** يمكن أن يكون الاقتصاد الأخضر حلاً فعالاً لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على التوازن البيئي في العراق.

1. توجد مقومات كافية في الاقتصاد العراقي تجعله قادراً على تحقيق الانتقال إلى اقتصاد أخضر.
2. هناك عوامل وعراقيل تمنع الاقتصاد العراقي من استغلال مزاياه والانتقال بشكل فعّال إلى مرحلة الاقتصاد الأخضر.

- **منهجية البحث:**

1. تعتمد على استخدام أسلوب المنهج التجريبي لدراسة الاقتصاد الأخضر في الدول بهدف تحقيق التنمية المستدامة.
2. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي في العراق.

- **هيكلية البحث:** لغرض التحقق من الفرضيات والوصول إلى أهداف البحث، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ، ناقش المبحث الأول الإطار النظري للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، إما المبحث الثاني فقد ركز على منهجية البحث والدراسات السابقة ، والمبحث الثالث ركز على اعتماد الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي لتحقيق تنمية مستدامة بالاستفادة من الإمكانيات والمقومات التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي، وفي الختام مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الاغتناء البحث.

المبحث الأول

الإطار النظري للاقتصاد الأخضر

- **أولا: يعرف الاقتصاد الاخضر**

1 _ وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة[1]

يُعرف الاقتصاد الأخضر بأنه النموذج الاقتصادي الذي يهدف إلى تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية، مع تقليل الآثار البيئية والندرة في الموارد. يُمكن تصوّر الاقتصاد الأخضر ببساطة كونه نظامًا اقتصاديًا يُحد من انبعاثات غازات الكربون، ويزيد من كفاءة استخدام الموارد، ويُلبي احتياجات جميع شرائح المجتمع.

لا شك أن خيبة الأمل في النظام الاقتصادي السائد والشعور بالإرهاق نتيجة للأزمات المتزايدة والانهيارات في أسواق المال خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قد ساهم في فتح المجال للانتقال نحو نظام اقتصادي جديد ومبتكر وهو مفهوم "الاقتصاد الأخضر". سنحاول من خلال هذا المبحث فهم مفهوم هذا البديل الاقتصادي وكيف يمكن أن يسهم في تحسين حالة اقتصادية المجتمع تاريخياً، يمكن فهم مفهوم الاقتصاد الأخضر من خلال النظر إلى تطوره عبر الزمن. على الرغم من أن مفهوم الاقتصاد الأخضر يُعتبر أداة تحليلية اقتصادية جديدة، إلا أن هناك تعدد في تعاريفه وفقاً للبلدان والمنظمات الدولية.

2- **يمكن أيضًا تعريف الاقتصاد الأخضر:** بأنه العامل الذي يسهم في تطوير ونمو البشرية، وسيؤدي إلى تحقيق عدالة اجتماعية في توزيع الموارد، كما سيقلل بشكل كبير من المخاطر والندرة البيئية (هويدا عبد العظيم 2014 ص6).

- **ثانيا: بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر**

حيث يشير إلى تحول العالم نحو استثمارات في هذا المجال نتيجة لخيبة الأمل من النظام الاقتصادي الحالي والأزمات المتعددة التي شهدها. يعتبر التحول إلى الاقتصاد الأخضر ضروريًا لمواجهة التحديات المناخية، حيث يعني استخدام الطاقة المتجددة والممارسات البيئية المستدامة. من المتوقع أن يسهم هذا التحول في تحسين جودة حياة الأفراد بشكل كبير (هاشم مرزوق ص 36-37).

متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

1- مراجعة وإعادة تصميم السياسات الحكومية لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.

2- التركيز على التنمية الريفية للحد من الفقر في المناطق الريفية.

3- ضبط استخدام المياه والوقاية من تلوثها.

4- تشجيع الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وزيادة كفاءتها.

5- وضع استراتيجيات منخفضة الكربون وتبني تكنولوجيات إنتاج فعالة.

6- اعتماد أنظمة تصنيف للأراضي وتطوير استخدامات مختلطة مع معايير بيئية صارمة.

7- حل مشكلة النفايات بالإستثمار في حلول صديقة للبيئة (عايد 2014 ص56).

8- تغيير أساليب العمل بالتعاون مع القطاع الخاص لضمان استفادة برامج التعليم والشهادات من رؤى جديدة.

9- تطوير التكنولوجيات الخضراء وزيادة التعاون بين القطاع العام والخاص من خلال إقامة مراكز للبحث والتطوير (نجوى 2014 ص443).

- **هنا بعض فوائد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:**

أظهرت العديد من الدراسات والتقارير أهمية الاقتصاد الأخضر والفوائد التي يمكن أن يحققها، بما في ذلك تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة الصادر في عام 2011. وقد تركز هذا التقرير على أهمية الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الأخضر، ويمكن تلخيص أبرز هذه الفوائد كما يلي.

مواجهة التحديات البيئية: تعتمد بشكل كبير على تقليل انبعاثات الكربون من خلال استخدام الطاقة المتجددة وتوسيع نطاق استخدامها كأساس للاقتصاد الأخضر.

يهدف هذا النموذج إلى تحفيز النمو الاقتصادي: من خلال استثمارات كبيرة في مجالات مثل كفاءة الطاقة المتجددة والبنية التحتية الخضراء وإدارة النفايات.[5]

القضاء على الفقر وإيجاد فرص عمل: يمكن تحقيق ذلك من خلال التحول إلى الاقتصاد الأخضر، حيث يتاح المزيد من فرص العمل وزيادة الدخل. يساهم الاقتصاد الأخضر في تقليل مستوى الفقر، خاصة في المناطق الريفية، من خلال حفظ الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل جيد.

2-2 التنمية المستدامة.

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها:

- **مفهوم التنمية المستدامة**: تعرف التنمية المستدامة بأنها النمو الذي يلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها (سليمان 2014 ص35)، وتركز على النمو الاقتصادي المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية. تعرفت منظمات مختلفة على هذه المفهوم، حيث وصفت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة بأنها إدارة وحماية قواعد الموارد الطبيعية بطريقة تضمن استمرار إشباع احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية (مدحت القريشي ص 128).

➢ **خصائصها:**

1. تعتبر التنمية التي تعتمد على البعد الزمني كأساس لها، تنمية طويلة المدى تستند إلى تقدير إمكانيات الحاضر وتخطيط للمستقبل بشكل يسمح بالتنبؤ بالتغيرات الاقتصادية (هاشم مرزوق 54).

2. تهدف التنمية إلى تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، من خلال توفير الحاجات الأساسية مثل الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يسهم في تحسين نوعية حياة الناس اجتماعيًا واقتصاديًا.

3. يُؤكد نهج التنمية على أهمية حفظ المحيط الحيوي في البيئة، سواء من خلال المحافظة على عناصرها ومركباتها كالهواء والماء، أو من خلال احترام عملياتها كالغازات، مع التأكيد على عدم استنزاف الموارد الطبيعية.

4. يُشير نهج التنمية إلى ضرورة التنسيق بين استخدام الموارد بشكل سلبي، واتجاهات الاستثمار والخيارات التكنولوجية، بهدف المحافظة على المنظومة البيئية وتحقيق التطور المستدام.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة تتضمن ثلاثة أبعاد أساسية، وهي البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

➢ **اهدافها:**

ا- تحسين القدرة على إدارة الموارد الطبيعية لتحقيق حياة أفضل للأفراد في المجتمع.

ب- احترام البيئة الطبيعية وعدم إلحاق الضرر بها من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة.

ج- تعزيز الوعي البيئي وتطوير مسؤولية الفرد تجاه البيئة.

د- إدماج التخطيط البيئي في التخطيط التنموي لضمان استخدام الموارد بشكل مستدام.

ه- توفير مستوى معيشة لائق وتلبية الحاجات الأساسية مثل المأكل، المشرب، المسكن، الصحة والأمان.

و- تقدير الذات وإشاعة شعور بالكرامة والتقدير للإنسان.

➢ **المطلب الأول: الاقتصاد الأخضر مقابل الاقتصاد التقليدي**

اكتسب مفهوم الاقتصاد الأخضر أهميته بسبب قدرته على حل مشكلات عديدة تواجه العالم في الوقت الحالي، مثل تغير المناخ ونقص الطاقة والأمن الغذائي. يعد هذا المفهوم بديلاً للاقتصاد التقليدي، حيث يعزز نمطًا جديدًا للنمو مع حماية البيئة (هويدا عبد العظيم 2014 ص1). يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تغيير الممارسات التقليدية التي تسبب التلوث، من خلال اعتبارات بيئية في جميع أنشطة الإنتاج. يظهر ذلك بوضوح في الجدول التالي:

الجدول (1-2) يوضح مقارنة بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد التقليدي

وجه المقارنة	الاقتصاد الاخضر	الاقتصاد التقليدي
مصادر الطاقة	يعتمد على مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح والماء.	يعتمد بشكل أساسي على الوقود الأحفوري مثل النفط والفحم.
استغلال الموارد الطبيعية	يهتم الاقتصاد الأخضر بالحفاظ على الموارد وإعادة تدويرها.	بينما يؤدي الاقتصاد التقليدي إلى استنزاف الموارد دون اهتمام بالحفاظ عليها.
من حيث البعد البيئي	يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تقليل التأثيرات السلبية على البيئة وحماية التنوع البيولوجي	بينما قد يؤدي الاقتصاد التقليدي إلى تدهور وتلوث للبيئة.
في مجال النمو الاقتصادي	في المدى الطويل قد يكون للاقتصاد الأخضر نمو أكثر استدامة وثباتًا.	قد يكون للاقتصاد التقليدي نمو أسرع في المدى القصير
من حيث التكنولوجيا	1- الاقتصاد الأخضر يعتمد على تكنولوجيا نظيفة ومستدامة، مثل الطاقة الشمسية والرياح، 2- يتطلب الاقتصاد الأخضر استثمارات في تطوير التكنولوجيا البديلة،	١ـ بينما يعتمد الاقتصاد التقليدي على تكنولوجيا تلوثيه وغير مستدامة. ٢- بينما يحافظ الاقتصاد التقليدي على استخدام التكنولوجيا التقليدية دون تحسين.
من حيث العدالة الاجتماعية	- يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق عدالة اجتماعية من خلال توفير فرص عمل في قطاعات جديدة ونظيفة، بالإضافة إلى تحسين جودة حياة المجتمعات المحلية. - قد يؤدي الانتقال إلى اقتصاد أخضر إلى بعض التحديات لبعض المجتمعات المهمشة اقتصاديًا، مثل فقدان فرص عمل في صناعات تقليدية.	من ناحية أخرى، قد يؤدي استمرار استخدام التكنولوجيات التقليدية في الإطار التقليدي إلى زيادة الفجوات بين طبقات المجتمع وزيادة التدهور في جودة حياته .

➢ المطلب الثاني: الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

يعتمد مفهوم الاقتصاد الأخضر على إعادة هيكلة وتوجيه الأنشطة الاقتصادية بطريقة تحافظ على البيئة وتعزز التنمية الاجتماعية. يُعَدُّ الاقتصاد الأخضر سبيلًا نحو تحقيق التنمية المستدامة، حيث تكون هذه العلاقة بينهما كالجزء من الكل. فالتنمية المستدامة هي الهدف المرجو تحقيقه، بينما يُعَدُّ الاقتصاد الأخضر وسيلة فعّالة للوصول إلى هذا الهدف. إذ تكون التنمية المستدامة غير قابلة للتغير ولا يُعَدُّ لها بديل.

أهداف الاقتصاد الأخضر:

تتمثل في ربط متطلبات التنمية بحماية البيئة، ويعد الاقتصاد الأخضر أداة هامة لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة قدرة استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام والحد من التأثيرات السلبية على البيئة. كما يهدف إلى خلق فرص عمل للفقراء وتحقيق المساواة الاجتماعية.

تحديد الأهداف الرئيسية للاقتصاد الأخضر يكون من خلال:

1_ تحقيق التنمية المستدامة،

2_ تعزيز الصناعات الخضراء والمؤسسات المستدامة

3_ الحد من الفقر

4_إيجاد فرص عمل خضراء.

1-تحقيق التنمية المستدامة: يعتبر هدفا حيويا، حيث يمكن للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر أن يسهم في الحد من الفقر على نطاق واسع. في ظل التحديات التي يواجهها العالم اليوم، من المهم إعادة تقييم المناهج والسياسات الاقتصادية بشكل جذري. يجب على الجميع أن يدركوا أن الاقتصاد الأخضر لا يشكل بديلا للتنمية المستدامة، بل يساعد في تحقيقها. على المدى الطويل، تظل التنمية المستدامة هدفًا حاسمًا، مع تحول اقتصادي نحو استخدام الموارد بشكل أكثر فعالية وبطريقة تسهم في تخفيف التهميش الاجتماعي والحفاظ على الموارد.

2-تعزيز الصناعات الخضراء والمؤسسات المستدامة: يعتبر أمرا حيويا لتحقيق اقتصاد أكثر استدامة وصديق للبيئة. يتطلب ذلك تغييرا في سلوكيات معظم الشركات وهياكل اقتصادية جديدة، مما يمنح الفرصة للشركات للاستثمار في تطوير أساليب جديدة. بالإضافة إلى ذلك، يعزز الاقتصاد الأخضر من فرص التوظيف والتنمية المستدامة.

3-الحد من الفقر: لا تزال تواجه تحديات كبيرة في العديد من الدول، خاصة النامية، حيث يظهر التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة في الوصول إلى خدمات أساسية مثل التعليم والصحة. يعتبر الاقتصاد الأخضر وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر، حيث يوفر خيارات متنوعة للاستفادة من الموارد الطبيعية بشكل مستدام دون المساس بالبيئة.

➢ **المطلب الثالث: هناك عدة قطاعات رئيسية تتعلق بالاقتصاد الأخضر** وتشمل مجالات متنوعة يمكن استخدامها كأساس لتحقيق التوازن بين حفظ البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

من بين هذه القطاعات: الطاقة، النقل، المياه، إدارة النفايات، والزراعة. يمكن رؤية هذه القطاعات في الشكل التالي .

الشكل (1)

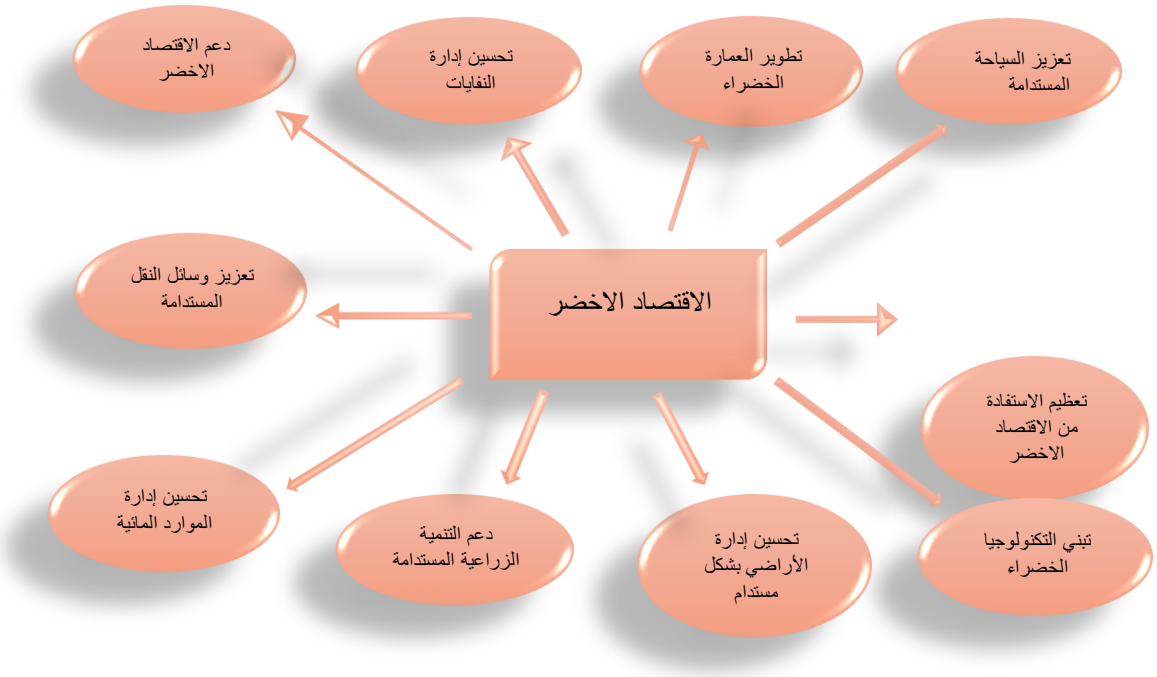

السعيد بريكة مريم بوثلجة الاقتصاد الأخضر المستديم لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 03 جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2017، ص 44

➢ **العلاقة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية:**

تطورت العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة بشكل كبير منذ نهاية السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين. في هذا السياق، أصبح مفهوم التنمية يشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية، مثل مكافحة الفقر والبطالة والأمية. تحولت التنمية إلى مفهوم شامل يجمع بين جوانب مختلفة تتداخل في بعضها. (بن يوب، (2019)

إلى جانب ذلك، تسعى التنمية المستدامة إلى استغلال الموارد بشكل عقلاني دون المساس بحقوق الأجيال القادمة. تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي دون التأثير على البيئة. ويركز على تحسين جودة حياة الأفراد وضمان استدامة الموراد للأجيال المستقبلية.

ولكن، يلاحظ أن التعريفات للتنمية المستدامة قد أصبحت متعددة ومختلفة، مما يؤدي إلى اختلاف في فهم هذا المفهوم. لذلك، يجب على المجتمع الدولي توحيد التعاريف والجهود لضمان تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال.

- **من الناحية الاقتصادية:** تعني التنمية المستدامة في الدول المتقدمة خفض استهلاك الطاقة والموارد، بينما في الدول النامية تعني استخدام الموارد لرفع مستوى المعيشة وتقليل الفقر.
- **من ناحية اجتماعية وإنسانية:** تهدف إلى زيادة استقرار النمو السكاني وتحسين الخدمات الصحية والتعليم في المناطق الريفية.
- **أما من ناحية بيئية:** فتشجع على حماية الموارد الطبيعية والاستخدام المستدام للأراضي والموارد المائية.
- **وأخيرًا، من ناحية التكنولوجيا:** تهدف إلى اعتماد صناعات نظيفة تستخدم تكنولوجيا صديقة للبيئة وتقلل من انبعاثات غازات الدفيئة والضارة بطبقة الأوزون. (مزيان وبديار، 2019)

العلاقة بين التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في الشكل رقم (2).

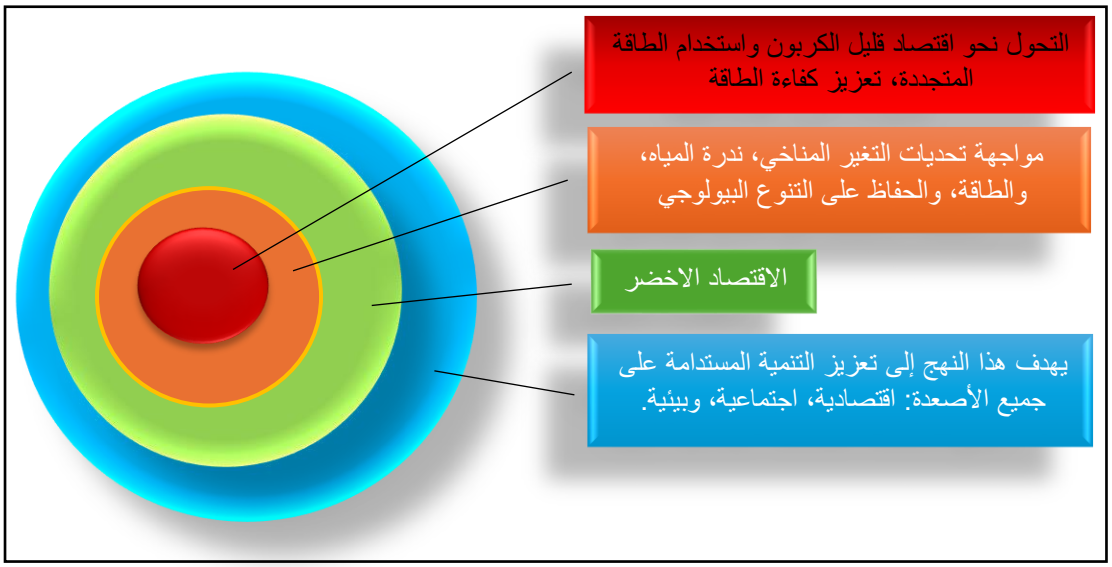

تقرات يزيد واخرون، الاقتصاد الاخضر: تنمية مستدامة تكافح التلوث، مجلة الدراسة المالية والمحاسبية والادارية، العدد 8 ديسمبر 2017، ص 564-585

- **تحليل مؤشرات الاقتصاد الأخضر وفرص تحقيقها في الاقتصاد العراقي.**

لقد عانى الاقتصاد العراقي خلال مراحل طويلة من الزمن من اختلالات هيكلية في بنيته الاقتصادية، ويعزى ذلك إلى كونه اقتصاد ربعي أحادي الجانب، إذ يهيمن القطاع النفطي على القطاعات الاقتصادية الأخرى فيه، مما أدى إلى إضعاف أداءه الاقتصادي واستنزاف متسارع للموارد الطاقة وتزايد التلوث البيئي، لذا فان قياس مستوى الاقتصاد الأخضر وإمكانية تحققه وفرص نجاحه في العراق يمكن ملاحظة من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والبيئية التي حددها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وهذه المؤشرات تعطي فكرة عن مدى تقدم العراق والمؤسسات نحو الاقتصاد الأخضر أو أن العراق لا يزال متعثر في نجاح الاقتصاد الأخضر. ومن أهم هذه المؤشرات ما يأتي:

أن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية بسبب تمويله بشكل رئيسي من قطاع النفط، مما أدى إلى ضعف أدائه وتدهور البيئة. وان أهمية قياس مدى تحول الاقتصاد العراقي نحو الأخضر

من خلال مجموعة من المؤشرات التي حددها برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وهذه المؤشرات تساعد في تقدير مستوى التقدم نحو الاقتصاد الأخضر في العراق وهي :

1-الناتج المحلي الإجمالي والمتوسط الفردي له: يعتبر مؤشراً هاماً في قياس أداء الاقتصاد وكفاءته، حيث يعكس قدرة الدولة على بناء اقتصاد أخضر. تظهر البيانات أن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع بشكل ملحوظ في سنة 2008، مما أدى إلى زيادة متوسط نصيب الفرد منه. هذا الارتفاع جاء نتيجة زيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى سياسات اقتصادية وإدارية تهدف لزيادة الإيرادات وخفض العجز. لكن في سنة 2009، شهد الناتج المحلي انخفاضًا بسبب تأثير أزمة مالية عالمية وانخفاض أسعار النفط، مما أثر على مستوى معيشة الأفراد. خلال فترة (2010-2020)، شهد الناتج المحلي تذبذبًا في مستوى التطور، حيث سُجِّل أعلى مستوى له في سنة 2010 (تقرير الاقتصاد العراقي 2007 ص1).

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق والمتوسط الفردي له: جدول (1)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
2004	53235358,7	2,0
2005	73533598,6	2,6
2006	95587954,8	3,3
2007	111455813,4	3,8
2008	157026061,9	5,1
2009	130642187,0	4,1
2010	162064565,5	4,9
2011	217327107,4	6,5
2012	254225490,7	7,4
2013	273587529,2	7,8
2014	266430384,5	7,6
2015	194680971,8	5,5
2016	196924,141,7	5,4
2017	221665709,5	6,1
2018	268918874,0	7,1
2019	262917150,0	7,1
2020	198774325,4	4,9

المصدر: - - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،2009، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية،2008 بغداد.

2. حالة الفقر: ارتبط الفقر بشكل وثيق بالاقتصاد الأخضر، حيث يعد عاملاً مدمراً للبيئة وعائقاً أساسياً أمام تحقيق الاقتصاد الأخضر. زيادة معدلات الفقر تزيد من سوء التغذية والجهل والأمراض، مما ينعكس سلباً على إنتاجية الفقراء. يعكس الفقر ضعف النظام الاقتصادي وانعدام العدالة الاجتماعية ونقص فرص العمل والرعاية الصحية. يُلاحظ انتشار ظاهرة الفقر في الاقتصاد العراقي نتيجة لضعف فعالية السياسات والإستراتيجيات المتبعة. تزامن ذلك مع توالي أزمات اقتصادية ومالية خلال السنوات الماضية، كما يظهر في جدول (2) نسبة انتشار الفقر في العراق خلال فترة (2005-2020).

جدول (2): نسبة الفقر في العراق خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2020.

السنوات	نسبة الفقر
2005	28,0
2006	27,0
2007	24,4
2008	22,0
2009	22,5
2010	23,0
2011	22,0
2012	18,7
2013	18,9
2014	22,5
2015	29,0
2016	30,0
2017	22,5
2018	22,0
2019	25,0

- روز مهدي تعبان، د. رشا خالد شهيب، تحليل مؤشرات الاقتصادية الفقر في العراق للمدة (2003- 2018)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 18، الجزء الرابع، 2022، ص 32.
ــ زيد سالم، ارتفاع نسبة الفقر في العراق، في 11 أبريل/ 2022، متاح على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي.www.alaraby.co.uk .

أكدت الدراسات على تزايد معدلات الفقر في العراق بشكل متصاعد نتيجة التغيرات والأزمات التي تأثر بها البلاد. لم تكن الإجراءات الحكومية كافية لمعالجة هذه الأزمة، حيث ارتفعت نسبة الفقر في عام 2005 إلى 28% وانخفضت تدريجياً إلى 18.7% في عام 2012 بسبب ارتفاع أسعار النفط. ومع ذلك، عادت نسبة الفقر للارتفاع مجددًا في سنوات لاحقة حيث وصلت إلى 25% في عام 2020، مما يعني أن أكثر من 11 مليون شخص يُصنَّفون كفقراء ويُعانون من نقص في الحاجات الأساسية. هذه الظاهرة استفحلت بسبب جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط وضعف التنمية والإدارة، مما يستدعي تحديث سياسات مكافحة الفقر وزيادة جهود المؤسسات لخدمة المجتمع بشكل فعال.

3.مشكلة البطالة: ان التشغيل في سوق العمل يعكس قدرة الدولة على تحقيق الاقتصاد الأخضر والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. البطالة تعتبر تحديًا يعوق تحقيق الاقتصاد الأخضر بسبب إهدار عنصر العمل. مؤشرات مثل معدل البطالة يظهر حجم المشكلة نتيجة زيادة أفراد قوة العمل بشكل أسرع من فرص العمل في العراق، (تقرير الاقتصاد العراقي 2007 ص44) ازدهار عروض العمل مقابل تباطؤ طلبات التوظيف بسبب عوامل مثل قلة التخصصات المالية وضعف فاعلية القطاعات. هذه التحديات تؤدي إلى ضعف في خلق وتوليد فرص عمل جديدة في سوق العمل.

يوضح الجدول (3): معدل البطالة في العراق حسب الجنس للفترة من عام 2004 إلى عام 2020.

السنوات	معدل البطالة	ذكور	اناث
2004	26,8	29,4	15,0
2005	18,0	19,2	14,2
2006	17,5	16,2	22,6
2007	11,7	11,7	11,7
2008	15,3	14,3	19,6
2011	11,1	9,2	20,7
2012	11,9	9,9	22,6
2013	11,0	7,0	13,0
2014	10,6	8,4	21,9
2015	10,7	8,5	22,1
2016	10,8	8,5	22,2
2017	14,8	12,6	23,5
2018	13,8	10,9	31,0
2019	12,8	10,1	30,4
2020	13,7	11,3	30,6

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات)،2006 2019 2018(، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

ـ أبو ظبي، صندوق النقد العربي، التقرير، الاقتصادي العربي الموحد لسنوات)،2016 ،2018 2021‘(، سنوات متعددة،) صفحات متعددة.

ـ البنك الدولي قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاجتماعية لسنتي)،2015 2021(، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت على الموقع الإليكتروني الآتي: indicator/org.worldbank.data,databank.www

ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق 2017-2018 ص .41

ـوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق أرقام ومؤشرات ،2012 ص.

4.التصحر: يعد من أخطر المشاكل البيئية التي تؤثر على البيئة وتعوق عملية تحقيق الاقتصاد الأخضر. يحدث التصحر نتيجة للاستغلال غير المستدام للأرض وعدم اتباع أساليب الزراعة المستدامة ونقص الموارد المائية، بالإضافة إلى التوسع العمراني على الأراضي الزراعية. تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في العراق إلى انخفاض كبير في الغطاء النباتي وزيادة في تدهور الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى تدهور قدرتها على استدامة المحاصيل والحياة البرية. يجب اتخاذ إجراءات فورية لمواجهة هذه المشكلة والحفاظ على مواردنا الطبيعية قبل فوات الأوان (وزارة البيئة (2013-2017) ص16).

جدول (4): تغير مساحة الأراضي المتصحرة والمهددة بالتصحر في العراق خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2020.

السنوات	الاراضي المتصحرة	الاراضي الممدده بالتصحر	كثبان رملية	الاراضي المتملحة والمتغدقة
2014	22,4	-	0,02	8,1
2015	22,1	-	0,2	8,0
2017	26,7	93,7	4,2	13,5
2018	26,8	93,7	4,2	13,5
2019	27,2	94,3	4,2	-
2020	27,3	94,3	4,2	-

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات البيئة، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق لسنة 2017.

ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات البيئية للعراق والمؤشرات الزراعية لسنوات (2018 و2019، 2020)، سنوات متعددة، صفحات متعددة

المبحث الثاني

➢ إثر الاقتصاد الأخضر على المجتمع دراسة حالات ناجحة للاستثمارات في مشاريع اقتصادية خضراء

➢ أولاً _ الدول المتقدمة

1-تجربة الدنمارك (المدينة الخضراء)

تم اقتراح فكرة جعل ميناء كوبنهاجن في الدنمارك مكانًا للسباحة قبل أكثر من 20 عامًا، واليوم يُعتبر نموذجًا للحياة الحضرية المستدامة. تعمل كوبنهاجن على أن تصبح مدينة خضراء وذكية بحلول عام 2025، وتهدف إلى زيادة استخدام الطاقة المتجددة. تم اعتماد استراتيجية لزيادة كفاءة استخدام الطاقة في الدنمارك منذ أزمة النفط عام 1973، وأصبحت الطاقة المتجددة تشكل حاليًا حوالي 20% من إجمالي استهلاك الطاقة. يُعتبر اقتصاد الدنمارك واحدًا من أقل الاقتصادات كثافة للطاقة في العالم، وهناك خطط لبناء قطاع طاقة حر من المصادر الأحفورية بحلول عام 2050. تُظهر التجارب في تخضير اقتصاد الدنمارك نجاحات في سياسات استهلاك المياه والطاقة، مع تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وزيادة استخدام الطاقة المتجددة. يسعى الحكومة إلى خفض انبعاثات غازات الدفيء بشكل كبير بحلول عام 2020، وأهداف أخرى لإزالة اعتماد دولته على الوقود الأحفوري بحلول عام 2050.

2- تجربة هولندا

تم إبرام اتفاقيات الابتكار في هولندا بين الشركات ومعاهد البحوث والجامعات والحكومة لتعزيز الابتكار وتحسين القدرة التنافسية. تشمل هذه الاتفاقيات خطط البحوث القطاعية والتزام المشاركين بالاستثمار في الموارد المالية والبشرية للبحوث والتطوير. تملك الحكومة اتفاقيات مماثلة مع تسع قطاعات مختلفة، بما في ذلك زيادة استخدام غاز الضغط كوقود للآليات.

في الولايات المتحدة، تُشغِّل دائرة إدارة النفايات في هيوستن خمس مطامر لإنتاج 500 ميغاواط من الكهرباء من خلال جمع 93% من غاز المطامير. تُستخدَم أنابيب لجمع هذا الغاز لإنتاج 10 آلاف جالون من غاز سائل كوقود.

هناك جهود في بعض المدن الأمريكية لزيادة نسب التدوير، بدءً من التثقيف حول أهمية فصل المخلفات حتى استغلال أسطح أرضية غير صالحة لزرع ألواح شمسية.

3-تجربة المملكة المتحدة

تم اعتماد خطة في المملكة المتحدة تهدف إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 34% من مستويات عام 1990 بحلول نهاية عام 2020. أعلنت الحكومة البريطانية في عام 2010 عن إجراءات جديدة لزيادة كفاءة استخدام الطاقة في المنازل وتشجيع الاستثمارات الخضراء. كما تم خفض ضريبة الازدحام في وسط لندن، مما أدى إلى تقليل حوالي 70 ألف رحلة سيارات يوميًا وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 20%

4-تجربة ألمانيا

تمثل ألمانيا جزءًا أساسيًا من رؤية النمو الأخضر من خلال ثورة الطاقة، وهي خطة طموحة للانتقال من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة. تبنت ألمانيا هذه السياسة في عام 2000، وبعد حادث فوكوشيما في عام 2011، قررت إغلاق سبع مفاعلات نووية والتخطيط للتخلص التدريجي من الطاقة النووية. يظهر تجربة ألمانيا أن مستوى عالٍ من الوعي البيئي بين المواطنين يدفع سياسات نمو أخضر، ومع ذلك، تظهر التحديات التنفيذية لثورة الطاقة مع زيادة إنتاج الفحم وانبعاثات غازات الدفيئة.

5-تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

في إنتاج الطاقة من النفايات تعد ناجحة، حيث يتم إنتاج ما يقارب 254 مليون طن من النفايات المنزلية سنويًا، ويتم إعادة تدوير نحو 35 إلى 40% منها. قيمة سوق النفايات في الولايات المتحدة تصل إلى حوالي 50 مليار دولار.

هناك حوالي 2300 مطمر للنفايات في الولايات المتحدة، حيث يُجمع غاز من 520 مطمر ويُستخدم لإنتاج طاقة كهربائية لإضاءة 700 منزل ويلبى 1% من الطلب على الغاز الطبيعي. أحد أشهر المطامير هو مطمر بوينتي هيلز في لوس أنجلوس، حيث يُولِّد هذا المطمرة 50 ميغا وات من الكهرباء.

تُطبق سياسات كفاءة المصادر وإعادة التدوير على عدد من المنتجات، مثل الورق والزجاج والحديد والألمنيوم، بالإضافة إلى بعض المخلفات مثل البطاريات والإطارات. هذه المبادرات أسفرت عن إعادة تدوير 6 ملايين طن من المخلفات بزيادة نسبتها 14% بالإضافة إلى فوائد اقتصادية تصل إلى 106 مليار دولار بين عامي 2003 و2007.

ثانيا الدول الصاعدة وأيضاً النامية:

1-تجربة كوريا الجنوبية

تبنت سياسة النمو الأخضر في عام 2008، وقد ساهمت الحكومة الكورية بشكل كبير في تعزيز هذه السياسة على المستوى العالمي. تم اقتراح النمو الأخضر كإطار جديد للتفكير في مفاوضات انبعاثات غازات الدفيئة وتم إطلاق مبادرة شراكة المناخ في شرق آسيا. كما أعلنت كوريا التزامًا بالحد من انبعاثاتها وشجعت على مفهوم "أنا أولًا" في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ. تأسست معهد للنمو الأخضر في سيول عام 2010، وأصبح منظمة دولية في عام 2012. بالإضافة إلى ذلك، دخلت كوريا في تحالف للنمو الأخضر مع الدانمارك، وساهمت بشكل رئيسي في إدراج الاقتصاد الأخضر على أجندة التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

2-تجربة البرازيل

تم اتخاذ تدابير محددة في البرازيل للحد من إزالة غابات الأمازون المطيرة، من خلال إنشاء صندوق المنطقة الامازونية وترخيص بنك التنمية البرازيلي لجمع تبرعات للاستثمار في تدابير حفظ الغابات. هناك مبادرات خضراء في ولايات مثل ساو باولو وبارانا، بالإضافة إلى تعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. تم التصدي لتحدي النمو السكاني في المدن بتطبيق نظم ابتكارية في التخطيط المدني وإدارة المدن منذ ستينيات القرن العشرين، مثل نظام النقل السريع في كوريتيبا.

3-تجربة الصين (الطاقة المتجددة)

في خطتها الإنمائية الخماسية الثانية عشر، حددت الحكومة الصينية أهدافًا طموحة لتعزيز قطاع الطاقة المتجددة، حيث تعهدت بزيادة إنفاقها على هذا القطاع إلى مستويات قياسية. كما وضعت هدفًا استراتيجيًا لإنتاج 16% من طاقتها من مصادر متجددة بحلول عام 2020. تضمنت الخطط السابقة للفترات السابقة استثمارات كبيرة في مجالات مثل طاقة الرياح والشمس وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، وكان لديهم تدابير إضافية لزيادة إنتاج واستخدام هذه المصادر.

- **ثانيا: الدول العربية**

1-دولة الإمارات العربية

حيث قامت بإنشاء وسائل نقل عامة مستدامة في دبي من خلال إنشاء شبكة مترو أنفاق لتحقيق تخفيضات في استخدام السيارات. وفي مصر وسوريا والإمارات، تزايد استخدام الغاز الطبيعي في سيارات الأجرة. هذه التدابير ستسهم في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحقيق نتائج إيجابية.

2-المملكة العربية السعودية

شيدت العديد من المباني الصديقة للبيئة، مستوحاة من المفاهيم المعمارية التقليدية لتسهيل تحقيق إنجازات معمارية مستقبلية. على سبيل المثال، تهدف جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (KAUST) إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تصميمات مبتكرة تستخدم الإضاءة والتبريد بالطاقة الشمسية، بهدف تقليل استخدام الإضاءة والتبريد الكهربائي وتوفير تكاليف الطاقة.

3-في عام 2014، أطلقت قطر خارطة طريق للاقتصاد الأخضر، والتي تمثل تأثيراً شاملاً للمساعدة في تطوير وتنفيذ السياسات نحو الاقتصاد الأخضر. بالإضافة إلى ذلك، تطبق قطر ممارسات البناء المستدامة بشكل كبير وتحتل المرتبة السادسة في العالم في مجال المباني الخضراء.

4-قامت العديد من البلدان مثل الكويت والبحرين والمغرب بإنشاء مشاريع مستدامة تلبي الشروط البيئية.

5-تونس

قامت بتركيز اهتمامها على مصادر الطاقة المتجددة بهدف تقليل الاعتماد على النفط وزيادة الاستثمار في الطاقة الشمسية، مما أدى إلى تقليل انبعاثات غاز الكربون بحوالي 214 ألف طن خلال فترة 2008-2014. خلال هذه الفترة، تأسست وسجلت 42 شركة في مجال تقنيات الطاقة الشمسية، وأدى تشجيع هذه البرامج إلى خلق فرص عمل جديدة للعديد من المواطنين.

6-المغرب

تم إنشاء العديد من محطات الطاقة الشمسية في المغرب التي تلبي 14% من احتياجات البلاد من الطاقة. وقد قامت المغرب بتنفيذ برامج للطاقة المتجددة بهدف تقليل الاعتماد على النفط والحد من انبعاثات غاز الكربون، كما أنها خلقت فرص عمل لحوالي 27 ألف شخص في عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت المغرب برنامجًا وطنيًا لإدارة النفايات المنزلية وتصفية المياه.

يتضح من السياق السابق أن برامج الاقتصاد الأخضر في البلدان العربية تركز بشكل رئيسي على تطوير مجالات الطاقة المتجددة، بهدف تنويع مصادر الدخل وتقليل اعتمادها على النفط، إلى جانب تقليل التكاليف البيئية وزيادة فرص العمل لتقليل معدلات البطالة. يُلاحظ أن تنفيذ هذه البرامج قد أسهم في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، ولا تنحصر هذه الأهداف في فترة زمنية محدودة بل تسعى إلى تحقيق استدامة للأجيال المستقبلية.

المبحث الثالث

❖ اقتراح استراتيجية لتحول العراق نحو الاقتصاد الأخضر

تم اقتراح استراتيجية لتحول العراق نحو الاقتصاد الأخضر، والتي تستند إلى المعطيات التي تم طرحها في الجانب النظري من هذا البحث والتي يمكن أن تشمل عدة خطوات أهمها:

1. **تعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة**: يجب على الحكومة تشجيع الشركات والمستثمرين على استثمار في مشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، وتوفير التسهيلات والحوافز لهم.

2. **تحسين كفاءة استخدام الموارد**: يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات لتحسين كفاءة استخدام الموارد مثل الماء والطاقة، من خلال تبني تقنيات حديثة وإعادة التدوير.

3. **دعم التكنولوجيا الخضراء**: يجب على الحكومة دعم شركات التكنولوجيا الخضراء وتشجيعها على تطوير حلول بيئية مستدامة.

4. **تشجيع زراعة المحاصيل المستدامة**: يمكن للحكومة دعم زراعة المحاصيل المستدامة التي لها تأثير إيجابي على البيئة والصحة.

5. **تشجيع التصدير منتجات صديقة للبيئة**: يُمكن للحكومة دعم شركات التصدير التي تُنتِج منتجات صديقة للبيئة، والترويج لهذه المنتجات في الأسواق الخارجية.

وكذلك ينبغي وضع سياسات واستراتيجيات خاصة بكل قطاع مهم في هذه العملية، مع التأكد من تنسيقها وانسجامها مع بعضها البعض. هدف هذه الاستراتيجيات هو ضمان تحول سلس ومتسلسل نحو الاقتصاد الأخضر ومنها:

1. وضع استراتيجيات وسياسات خاصة بكل قطاع اقتصادي لتحقيق التخضير.

2. تنسيق الاستراتيجيات بحيث تكون متسقة وغير متعارضة لضمان تحول سلس نحو الاقتصاد الأخضر.

3. خلق اقتصاد معرفي تنافسي مستدام.

4. ضمان بيئة مستدامة واستدامة الموارد الطبيعية.

5. تشجيع استخدام الطاقات النظيفة والاستفادة الأمثل من الموارد.

التحول نحو الاقتصاد الأخضر في العراق يجلب مجموعة من المنافع، ومنها:

ا_ خفض نسب التلوث البيئي الناتج عن الأنشطة الصناعية والقطاعات الأخرى.

ب_ حفظ الموارد الطبيعية من خلال تحسين أداء الأنشطة الاقتصادية.

ج_ تقليل نسبة النفايات والهدر بالموارد من خلال إعادة التدوير (عايد راضي 2014 ص56).

د_ تحسين جودة الحياة وتقليل التكاليف الصحية.

ه_ إيجاد فرص عمل جديدة في قطاعات "الوظائف الخضراء".

و_ تخفيض التكاليف المالية والبيئية لمعالجة تأثيرات الأنشطة التقليدية على البيئة.

ز_ تعزيز التنوع الاقتصادي وإنشاء مشاريع جديدة مستدامة.

س_ ضمان إدارة فعّالة للموارد الطبيعية.

ص-تقليل التأثيرات السلبية للأنشطة اقتصادية على بيئتها.

ظ_ فتح فرص استثمار جديدة وزيادة مستوى حياة سكانها.

ع_ تحسين استخدام التكنولوجيا وزرع ثقافة حماية البيئة.

1-الإمكانيات الاقتصادية في العراق:

a.يتميز الاقتصاد العراقي بخصائص اقتصادية تعتمد على النفط، حيث يعتبر بلدًا نفطيًا والذي يعتبر النشاط النفطي هو المحرك الرئيسي للاقتصاد. يعد النفط مصدرًا للنمو الاقتصادي وتمويل أنشطة الحكومة والموازنة (قاسم محمد, سحر 2011).

b.يمتاز بهيكل إنتاج ضعيف وغير مرن، فإن عوائد النفط تظل المورد الرئيس لبرامج التنمية والإنفاق الحكومي. هذه التبعات جعلت اقتصاد العراق أكثر عُرضة للصدمات من التذبذبات في أسعار النفط على المستوى العالمي.

c.يعاني العراق من اضطرابات هيكلية بسبب تفويت القرار الاقتصادي على حساب القرار السياسي، على الرغم من وجود ثروات وموارد مادية وبشرية. تتمثل المشكلة في السياسات الاقتصادية المركزية التي أدت إلى تبعية النشاط الاقتصادي للجهات الحكومية، دون تحقيق التوازن الاقتصادي ودور ضعيف للقطاع الخاص. يظهر هذا بشكل واضح في انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع النفط، نتيجة فشل السياسات السابقة في تحسين بنية التحتية للبلاد

بالنسبة للموارد والإمكانيات الاقتصادية في العراق

a.يعتبر النفط الخام والغاز الطبيعي ثروة استراتيجية طويلة المدى، ولكنهما يشكلان مصدرًا محدودًا. يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل أساسي على صادرات قطاع النفط، مما يجعله اقتصادًا أحاديًا وضعيفًا.

b.يمتلك العراق موارد زراعية كبيرة من أراضٍ صالحة للزراعة وموارد مائية وإنسانية جيدة، بالإضافة إلى مناخ مناسب.

فيما يتعلق بالقطاع الصناعي، فإن لديه المقومات اللازمة لإنشاء هيكل صناعي قوي يضاف إلى ذلك، تتوفر لديه فرص سياحية دينية وتاريخية وبيئية تستطيع أن تسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي إذا تم استثماره بشكل صحيح.

التحول نحو الاقتصاد الأخضر يواجه العديد من التحديات، ومن بواجهاتها التحديات المالية، حيث يتطلب تمويل كبير لتحقيق هذا الهدف ومنها:

1- نقص الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية يعرقل التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

2- الدول النامية بحاجة إلى تمويل إضافي لتبني الاقتصاد الأخضر.

3- تطبيق الاقتصاد الأخضر قد يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة في بعض القطاعات.

4- صعوبة قياس التقدم في مجالات الاقتصاد الأخضر بشكل دقيق.

5- تطبيق الاقتصاد الأخضر لا يحل مشكلة التلوث بشكل كامل.

6- اختيار تكلفته باهظة قد لا يؤدي إلى نتائج متساوية اقتصاديًا وبيئيًا.

7- المشكلات البيئية تتجاوز حدود الدول والسياسات.

8- هناك تفاوت في مستوى التنفيذ من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر.

9- قد تظهر سياسات حمائية وحواجز فنية أمام التجارة بسبب تطبيق الاقتصاد الأخضر.

10- عدم استقرار البيئة السياسية يزداد بسبب نزاعات وصراعات.

11- استنزاف الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة يهدد التحول نحو اقتصاد أخضر.

12- جودة أنظمة التعليم والبحث والإبداع تسهم في تحفيز انتقال نحو اقتصاد أخضر.

تواجهنا صعوبات وتحديات في الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، ولذلك نقدم بعض الاقتراحات التي يمكن تنفيذها:

1- فرض ضرائب خاصة واستخدام عائداتها للاستثمار في الاقتصاد الأخضر.

2- تطبيق مؤشرات لقياس مستوى التلوث الناتج عن الأفراد وفرض قيود وضرائب بناءً على مستوى التلوث في كل منطقة.

3- توجيه وتوزيع الاستثمارات وفقًا لخصائص كل منطقة لتجنب التفاوت بين المناطق والقطاعات.

4- تدريب العمالة في قطاعات الطاقة المتجددة للاستعداد للاقتصاد الأخضر.

5- تشجيع استثمارات في البحث العلمي لتطوير التكنولوجيا الخضراء التي تسهم في تحولنا نحو اقتصاد أخضر.

2 -تحديات الاقتصاد الأخضر في العراق

تكمن في صعوبة قياس التقدم نحو تحقيق أهدافه. على الرغم من عدم وجود مؤشرات دولية موحدة لقياس التقدم نحو بناء اقتصاد أخضر، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مؤشرات رئيسية، (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، ص6) وهي

المؤشرات الاقتصادية التي تشمل حصة الاستثمارات في القطاعات التي تسهم في كفاءة استخدام الموارد والطاقة وتخفيض النفايات والتلوث، بالإضافة إلى حصة الناتج والعمالة التي تلبي معايير الاستدامة.

تتعلق المؤشرات البيئية بالنشاط الاقتصادي بعدة جوانب، مثل كفاءة استخدام الموارد ومدى التلوث، سواء على مستوى القطاع الاقتصادي أو على المستوى الكلي. يمكن التعبير عن هذه المؤشرات بمختلف الطرق، مثل كمية الطاقة أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما المؤشرات التجميعية فتشير إلى مسار التقدم والرفاه الاجتماعي، مثل المجاميع الكلية التي تظهر استهلاك رأس المال الطبيعي. يُقترح أن تُضاف هذه المؤشرات ضمن إطارات العمل للمحاسبة البيئية والاقتصادية، أو ضمن مبادرة "ما بعد الناتج المحلي الإجمالي"، التي تبرز جوانب صحية واجتماعية أخرى.

العراق يواجه تحديات رئيسية ثلاثة، وهي ارتباطه ببعضها ويلزم حلها بشكل شامل وفوري. هذه التحديات تشمل نقص الموارد، وضمان الأمن الغذائي، والحد من ظاهرة الفساد.

أ-أحادي الموارد: يتميز العراق انه ليس من ضمن الدول أحادي الموارد، فهو يمتلك موارد متنوعة وغزيرة. ومع ذلك، تأثرت البلاد بشكل كبير بسوء السياسات الاقتصادية وإدارة الموارد، بالإضافة إلى تعرضها للحروب والاعتداءات المتكررة من قبل الدول الغربية والجوار. هذه الظروف أدت إلى اعتماد العراق بشكل كبير على مورد وحيد هو النفط، وهذا المورد يعاني من التذبذب. كما أن استخراجه وتسويقه يتم بعيدًا عن التفكير في التنمية المستدامة.

ب-نقص الامن الغذائي: يعاني العراق من نقص الأمن الغذائي بعد عام 2003 بسبب اعتماده على استيراد المواد الغذائية والمنتجات الزراعية من دول الجوار. وبالإضافة إلى ذلك، تم رفع دعم الدولة للمزارعين وعدم تشجيع أو تحفيز الزراعة بسبب عدم جدوى اقتصادية من وجهة نظر المزارع، مما أدى إلى تجريف الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة. كما فقد العراق قراره الوطني في المجالات الاقتصادية والسياسية، مما يؤدي إلى تقدير حجم التبعية الغذائية للخارج بنسبة تصل إلى 81.6% (البغدادي 2014 ص16).

ج-الفساد الاداري والمالي: ينتشر في اقتصاد العراق، مما يعرقل الإصلاحات التنموية ويضعف القدرة التنافسية. وفقًا لتقارير هيئة النزاهة العراقية، تبلغ خسائر البلاد نحو 250 مليار دولار بسبب الفساد. على سبيل المثال، كشفت هيئة النزاهة عن عقد سري لشراء سلاح من صربيا بقيمة 833 مليون دولار، وشمل 22 مسؤولًا عراقيًا كبيرًا. بالإضافة إلى ذلك، يستنزف الفساد الموارد الحكومية من خلال التعيينات في الوظائف العامة، حيث تذهب نسبة كبيرة من الموازنة لرواتب الموظفين وتصل إلى 61.1% من إجمالي الإنفاق التشغيلي. هذه الممارسات تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر وتأخير التنمية في قطاعات مثل التعليم والصحة وزيادة معدلات البطالة (الشمام، همام 2019 ص23).

- **الاستنتاجات التي توصلت اليها من خلال البحث:**

1. الاقتصاد الأخضر يمكنه تحقيق تنمية متوازنة والازدهار الاقتصادي ومعالجة الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية.
2. عملية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر تتطلب وضع سياسات تدعم هذه العملية.
3. التحول نحو الاقتصاد الأخضر يواجه تحديات مثل ارتفاع التكاليف ونقص الموارد.
4. هناك علاقة إيجابية طويلة الأجل بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
5. علاقة إيجابية بين الاقتصاد الأخضر ومؤشرات التنمية في المدى القصير.

- **التوصيات:**

1. إعداد دراسة شاملة وعلمية لمتطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر كأسلوب لتحقيق التنمية المستدامة وطلب الدعم من المؤسسات الدولية لتحقيق ذلك.
2. دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية المستدامة والاستفادة منها لتحقيق أهداف الوصول إلى ذلك.
3. العمل على تشجيع البحث العلمي ودعم براءات الاختراع وخاصة تلك المرتبطة بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر.
4. نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع من خلال وسائل الإعلام.
5. إعداد البنية التحتية اللازمة للنهوض بالاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة.

المصادر والمراجع

1- هويدا عبد العظيم عبد الهادي الاقتصاد الأخضر والنمو الاقتصادي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2014، ص 6.
2- هاشم مرزوق علي الشمري، حميد عبيد عبد الزبيدي، إبراهيم قاطع على الحلواني، مرجع سبق ذكره، ص 2019.
3- يزيد، تقررت مدراسي أحمد رشاد بوطبه صبرنه، الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن جامعة أم البواقي، ديسمبر 2017، ص 565
4- عايد راضي خنفر، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد التاسع والثلاثون، الشركة الوطنية للخدمات البترولية، الكويت، يناير 2014، ص56
5- نجوى يوسف جمال الدين أحمد سمير أكرم حسن محمد حنفي، الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم، مجلة العلوم التربوية، العدد الثالث، جامعة القاهرة، مصر، يوليو 2014، ص 443
6- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 128.
7- سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص35.
8- هاشم مرزوق علي الشمري، حميد عبيد عبد الزبيدي، ابراهيم قاطع على الجواني، مرجع سبق ذكره، ص 54.
9- هويدا عبد العظيم عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص1.
10- يزيد تقرحات، مرداس أحمد رشاد بوطبه صبرنه، الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد الثامن، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2017. 22.

11- تقرير وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء، 2007، تقرير الاقتصاد العراقي ص1.

12- تقرير وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء، 2007، تقرير الاقتصاد العراقي ص44.

13- وزارة البيئة الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية للفترة (2013-2017)

14- عايد راضي خنفر، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد التاسع والثلاثون، الشركة الوطنية للخدمات البترولية، الكويت، يناير 2014، ص 56

15- البغدادي، حسين سلمان جاسم (2014). تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وإمكانات تحقيقه. مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، 16.

16- الشماع همام. الأحد 13) يناير (2019). العراق وظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي تم الاسترداد من:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/01/190108083839665.html